بناء أية مستوطنات اسرائيلية جديدة، وخفض الوجود العسكري الاسرائيلي أيضاً، بشكل ملموس، في الارض المحتلة، ولكن لا يجرى تفكيك أي من المستوطنات الاسرائيلية خلال هذه المرحلة.

٥ ـ يمكن التوصل الى هذا الاتفاق المؤقت وتنفيذه خلال فترة ستة شهور، ابتداء من لحظة موافقة الاطراف المعنية، مبدئياً، على التفاوض من أجل هذا الاتفاق (**واشنطن بوست**، ١٠ و ١٢/٢/١٩٨٨؛ و **نيويورك تايمز**، ١٢/٢/١٩٨٨).

أما المرحلة الثانية؛ التي تدشنها المبادرة الاميركية، فتقع في شهر كانون الاول (ديسمبر) المقبل، أي بعد الانتخابات الاميركية والاسرائيلية، وتهدف الى:

١ ـ التوصل، أولاً وقبل أي شيء آخر، الى تفاهم مبدئي خطي اردني ـ اسرائيلي، على بدء مفاوضات سريعة، بمشاركة شخصيات فلسطينية «مقبولة»، للتوصل الى صيغة حل مؤقت حول الضفة والقطاع.

٢ ـ بعد التوصل الى هذا التفاهم المبدئي الاردني ـ الاسرائيلي، يعقد في جنيف مؤتمر دولي احتفالي وشكلي (الصورة الاميركية ـ الاسرائيلية للمؤتمر الدولي)، يستمر لبضع ساعات، وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، الى جانب مصر وسوريا والاردن واسرائيل والسكرتير العام للامم المتحدة بيريز دي كويلار. ويتوج هذا المؤتمر الشكلي بدء مفاوضات أردنية ـ اسرائيلية ـ فلسطينية مباشرة، للتوصل الى صيغة اتفاق مؤقت حول مصير الضفة والقطاع.

٣ ـ لا تشارك م.ت.ف. في المحادثات الاردنية ـ الاسرائيلية ـ الفلسطينية، التي تهدف الى التفاهم على صيغة نظام مؤقت للارض المحتلة، يتيح للفلسطينيين، في تلك المناطق، ادارة شؤونهم الذاتية لفترة من الزمن؛ وفي اطار هذه المحادثات يتم انتخاب سلطة تنفيذية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، وشباط (فبراير) ١٩٨٩. ويستمر هذا النظام المؤقت لمدة ثلاث سنوات، تسحب خلاله اسرائيل معظم قواتها العسكرية من تلك المناطق، ويوافق الاردن على تولي الاشراف على أمن هذه المناطق خلال تلك المرحلة الانتقالية، ولا يتم تفكيك المستوطنات الاسرائيلية، أيضاً، خلالها.

٤ ـ تبدأ، في نهاية هذا العام، مفاوضات مباشرة عربية ـ اسرائيلية موسّعة، في اطار لجان ثنائية، حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، ومصير الجولان والاراضي العربية المحتلة الاخرى، ومختلف جوانب النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

واذا كان لا بد من ايجاز هذه الافكار بكلمات، فاننا نقول، انها تقوم على الحفاظ على الوضع القائم؛ هذا الوضع الذي يلائم مصالح واشنطن المهددة، على الرغم من تميّز تلك الافكار، في جانب منها، بالواقعية . ولعل أهم تطور على هذا الصعيد، ذهاب شولتس الى موسكو لمناقشة تلك الافكار مع المسؤولين السوفيات، قبل قيامه بجولة على المنطقة. ومثل هذا السلوك الاميركي لم يحصل منذ شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، عند اصدار البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك، الذي اتفق عليه الجباران عبر وزيري الخارجية آنذاك اندريه غروميكو وسايروس فانس على العمل معاً من أجل التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط . وقد استطاعت اسرائيل، في غضون ايام، وبفضل اصرار رئيس حكومتها آنذاك، مناحم بيغن، نسف ذلك البيان.

ولا شك، أيضاً، في أن احد فرقاء كامب ديفيد ساهم جدياً في احراج الادارة الحالية. اذ كتب الرئيس السابق جيمي كارتر، ان أغلب الاسرائيليين بحاجة الى «عمل قوي» من جانب الولايات المتحدة، يمكنه فقط انهاء العنف. وقال ان الانتفاضة الفلسطينية يمكن أن تكون «حافزاً مفيداً» لبدء عملية السلام من جديد في المنطقة، مشيراً الى ان ادارة ريغان اهملت القضية برمّتها. واعتبر قيام واشنطن بمساعي سلام بين اسرائيل والفلسطينيين «لا يمكن ان تنتظر حتى بعد اجراء الانتخابات هذا العام في اسرائيل والولايات المتحدة»، ودعا الى «فتح الاسواق أمام السلع الفلسطينية، وتجميد بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة، واجراء انتخابات بلدية، كتحرك أول نحو حكم ذاتي فلسطيني»؛ بل ذهب أبعد من ذلك كثيراً، بقوله: «في الوقت عينه، يجب ان تسير، بسرعة، التحركات باتجاه عقد